

الحمد لله القوي المتين والصلاة والسلام على من بعث بالسيف رحمة للعالمين نبينا محمداً وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

الحمد لله القوي المتين والصلاة والسلام على من بعث بالسيف رحمة للعالمين نبينا محمداً وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

هذه أجوبة مختصرة حول تساؤلاتكم التي ارسلتموها علماً سوف يكون هناك جواب مفصل في ذلك :

أ- الطائفة الممتنعة بشوكة :-

الطائفة الممتنعة بشوكة يجوز استهدافها بالعموم ولا يمنع من وجود مسلمين داخل هذه الطائفة. كما دل على ذلك بعض الأحاديث وأقوال أهل العلم المعتبرين وليس مطلوب التمييز بين الأفراد هل هو مسلم أم لا لأنه الأصل في هذه الطائفة هو الكفر والردة والممتنع عن تطبيق شعار الله تعالى وأصف إلى ذلك فهي طائفة محاربة، ولكن إذا تم وقوع شخص من هذه الطائفة بأيدي المجاهدين يجب التبين من حاله هل هو مسلم أم لا.

ب- اما من ناحية السياسة الشرعية في العمل لا نريد ان يكون هناك قاعدة عامة استهداف المناطق العامة لأهل السنة ولو كانوا مرتدين ولكن إذا كان الامر بحاجة الى ذلك فلا بأس به مثال تأديب طائفة لطغيانها او ردعهم من عمل لهم، لأنه الاستمرار به سوف يؤدي الى تجنيد المناطق السننية كلها ضدنا كما حدث ذلك في الجزائر، وهذا هو المشروع الإيراني الأمريكي.

ت- استهداف المساجد في المناطق الممتنعة بشوكة هو جائز شرعاً ولكن السياسية الشرعية للدولة الإسلامية ترى هو عدم استهداف هذه المساجد.

موظفي الدولة الكفرية

يعتبر موظفي الدولة طائفة كفر وردة على العموم وتختلف احكامهم حسب الوزارات من حيث الحكم بالتعين على الافراد وتقسم الى قسمين: -

1- طائفة ردة وكفر يحكم على افرادها بالتعين بالردة والكفر من الوزير الى الفراش مثال (وزارة الدفاع، الداخلية، الاعلام، المالية، الخارجية، النفط الخ). وهذه الوزارات تستهدف وحكمها الكفر والردة.

2- طائفة ردة يحكم عليها بالعموم ولا يلزم تكفير افرادها بالتعين ويكون حسب المناط الواقع به الفرد ضمن الوزارة مثال (التربية، الصحة) ويكون كالتالي: -

- أ- الوزير والمدير العام ومن يعمل معهم فهم مرتدين بالتعين.
- ب- المدرس الذي يدرس المواد الكفرية او الوطنية او ما فيها محاربة للدين او تشويه صور المجاهدين (الدولة الاسلامية) فهو كافر.
- ت- المدرس الذي يتبرع للحشد او المرتدين بمال او يعينهم باي شكل من اشكال الاعانة ولو بكلمة فهو مرتد.

ث- المدرس الذي يدرس الروافض فهو مرتد

ملاحظة/ أساتذة الجامعات يأخذون حكم المدرسين ولا يمنع من استهداف المناطق المتواجدين بها كأهداف عسكرية ولا يستهدف مسلمهم بالتعين.

وكذلك يجري الحال على الطبيب وجميع الموظفين الذين معه كما في النقاط السابقة من تكفير الوزير والمدراء وتختلف عبارة التدريس بالمعالج او الطبيب والموظف.

الرعاة وغيرهم في:

- أ- الطائفة الممتنعة بردة الأصل انهم مرتدون فالراعي في هذه الطائفة حكمه الردة ويقتل مباشرة دون التبين وخاصة إذا كان هناك خطر على المجاهدين ببقائه.
- ب- اما إذا كان الراعي من الطائفة غير ممتنعة، الأصل انه لا يقتل اما إذا غلب على الظن انه سوف يبلغ المرتدين وتوجد قران على ذلك فيتم حجزه ورفعته الى القاضي اما إذا يوجد دليل على انه مرتد يقتل مباشرة.

- **السؤال العاشر: هل يجوز إعطاء مرتد مالا من أجل ان يقوم بقتل مرتد آخر.**
- **الجواب: لا يجوز لان من باب الاستعانة بالكافر على الكافر والدليل حديث عائشة رضي الله عنها والتفصيل موجود في محاضرة للشيخ ابي علي الانباري تقبله الله بعنوان (هل يجوز الاستعانة بأهل الكتاب)**
- **السؤال الثاني عشر: إذا قمنا بالدخول الى بيت مرتد وقتله واخذ ماله هل يجوز لنا ان نأخذ حتى المال الخاص بزوجته او امة او ابنة الذين يعيشون معه في نفس هذا البيت كذهب زوجته مثلا.**

- الجواب: نعم يجوز فان كانوا موالين له غير متبرنين منه فهم مرتدون وجاز ذلك وإذا لم يكن ذلك فمن باب التعزير جاز اخذ جميع المال الذي في البيت.
- السؤال التاسع: **نساء المرتدين كيف نتعامل معهن هل هن مرتدات؟**
- الجواب: الأصل من زواج المسلمة بالمرتد ليس بردة ولكن إذا ناصرتة او اعانتة او لم تتبرأ منه فهي مرتدة كحال اغلب نساء المرتدين الان فهن مرتدات بل محاربات ومعينات لأزواجهن لمحاربة المسلمين، ولا عذر لاحداهن في ذلك فالموضوع يدخل في صميم الولاء والبراء والكفر بالطاغوت قال تعالى (لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها) واللّه سميعٌ عليم (٢٥٦). و شرك الطاعة فيكون بمجرد العمل وهو الطاعة دون النظر إلى الاعتقاد أو الاستحلال قال تعالى (وإن أطعتموهم إنكم لمشركون) وقال تعالى (إن الذين ارتدوا على أدبارهم من بعد ما تبين لهم الهدى الشيطان سول لهم وأملى لهم ذلك بأنهم قالوا للذين كرهوا ما انزل الله سنطيعكم في بعض الأمر) وقال تعالى (اتخذوا أحياءهم وربائبهم مربيات من دون الله) وقد فسرهما النبي صلى الله عليه وسلم بالطاعة في التحليل والتحريم ، أما ربط شرك الطاعة بالاعتقاد أو الاستحلال فقط فهذا منهج المرجنة والجهمية . اتفق الفقهاء على أن المسلم إذا ارتد ثم تزوج فلا يصح زواجه لأنه لا ملة له، فليس له أن يتزوج مسلمة، ولا كافرة، ولا مرتدة.
- سؤال/ اما حكم والدتها او والدها اللذان أقتعاهما بالزواج من المرتد المحارب:
- الجواب/ فقد أصبحت ردة هؤلاء المرتدين المحاربين من الحشود والجيش والشرط وغيرهم معلومة من الدين بالضرورة ولا يعذر أحد بعدم تكفيرهم وخاصة في الأراضي التي كانت تحكم بشريعة رب العالمين وان تزويج هؤلاء المرتدين المحاربين ينافي الولاء والبراء الذي هو أصل الدين ومن تركه فقد كفر فمن فعل ذلك فهو كافر مرتد عن ملة الإسلام
- قال الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد ابن عبد الوهاب رحمه الله (أن الإنسان إذا أظهر للمشركين الموافقة على دينهم، خوفاً منهم، ومداراة لهم، ومداينة لدفع شرهم، فإنه كافر مثلهم وإن كان يكره دينهم ويبغضهم، ويحب الإسلام والمسلمين).
- وقد نهى الله تعالى عن تزويج الكفار والمشركين بقوله تعالى: (ولا تمسكوا بعصم الكوافر) الممتحنة: 10، وقوله تعالى: (ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم) البقرة: 221 فالذي يزوج ابنته لهؤلاء الكفار هو قد رد صريح القرآن الكريم. كما أن الإسلام يأبى أن يكون المسلم تحت سلطان الكافر ولأن عقد الزواج يستلزم أن يكون للرجل حق الطاعة والقوامة على المرأة والاعانة على حرب دين الله تعالى والموالاتة وهذا يؤدي الى كفر وردة المرأة، كما أن الأولاد يتبعون آباءهم في الدين والنسب وكل هذه الحثيات جعلت الشارع الحكيم يمنع ويحظر زواج المرتد او الكافر من المسلمة ومن زوج هؤلاء المرتدين فهو مرتد والعياذ بالله.

- السؤال الثامن: قضية الأهداف المالية واخذ الموال من الناس هل تؤخذ من المرتد فقط؟ ام تؤخذ من عوام المسلمين؟ ثم اخذها من عوام المسلمين تحت أي بند نضعها؟ هل زكاة مال؟ نرجو التفصيل في هذه المسألة تفصيل شافيا وافيا
- الجواب: الأموال تأخذ من المرتد والمسلم فبقاء المجاهد واستمرار الجهاد مقدم على مال المسلم بل وحتى حياته، وقد اُفتى العز بن بعد السلام حين تقدم التتار الى بلاد الشام اُفتى في فترة المماليك وكان حينها قَطْرَ رحمه الله هو الملك فبعد ان نفذ بيت المال لتجهيز الجيش قال له خذ من أموال الناس لتجهيز الجيش
- الكلف السلطانية.
- ويسمى بالنواب أو الضرائب
- الكلف السلطانية الموظفة على الرعية، سواءً أكان ذلك للجهاد أم لغيره، وَلَا تُضْرَبُ عَلَيْهِمْ إِلَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي بَيْتِ الْمَالِ مَا يَكْفِي لِدَيْكَ، وَكَانَ لِضُرُورَةٍ، وَإِلَّا كَانَتْ مُؤَرَّدًا غَيْرَ شَرْعِيٍّ :
نقل اراء اهل العلم والمذاهب الذين يجيزون فرض الضرائب او الوظائف او النواب او الكلف السلطانية وحسب ما يسميه اهل العلم والمذاهب.
- أ- الحنفية: يرى الحنفية جواز فرض الضرائب على الناس، إذا كانت هناك حاجة تدعو إليها حيث يسمونها (النواب)،
- فقد جاء في حاشية رد المحتار ما نصه (زمن النواب ما يكون بالحق كرى النهر المشترك للعامة، وأجرة الحارس للمحلة والمسمى الخفير وما وظف للإمام ليجهز به الجيوش، وفداء الأسرى، بأن احتاج إلى ذلك ولم
- يكن في بيت المال شيء فوظف على الناس ذلك، ويتابع فيقول: وينبغي تقييد ذلك بما إذا لم يوجد في بيت المال ما يكفي لذلك) (ابن عابدين، الحاشية، 336/2، 337).
- ب- المالكية قالوا يحق للإمام أن يوظف الضرائب لظروف خاصة ومن أقوال فقهاءهم:
1- يقول الشاطبي (إذا قرنا إماماً مطاعاً مفتقداً على تكثير الجنود لسد حاجة الثغور، وحماية الملك المتسع الأقطار، وخلا بيت المال، وارتفعت حاجات الجند إلى ما لا يكفيهم، فللإمام إذا كان عدلاً أن يوظف على الأغنياء ما يراه كافياً لهم في الحال إلى (أن يظهر مال في بيت المال)، ثم إليه النظر في توظيف ذلك على الغلات والثمار وغير ذلك. وإنما لم ينقل عن الأولين مثل هذا الاتساع بمال بيت المال في زمانهم بخلاف زماننا فإنه لو لم يفعل الإمام ذلك النظام، بطلت شوكة الإمام، وصارت ديارنا عرضة لاستيلاء الكفار) * (الاعتصام، 358/2
- 2- يقول الإمام القرطبي: واتفق العلماء على أنه إذا نزلت بالمسلمين حاجة بعد أداء الزكاة، فإنه يجب صرف المال إليها * (المقصود بالمال هنا غير مال الزكاة، وإنما ما أخذ من قوله تعالى: (وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ)، انظر: الجامع لأحكام القرآن، 242/2).
- 3- وقال الإمام مالك: يجب على الناس فداء أسراهم وأن استغرق ذلك أموالهم. (أبو بكر العربي، أحكام القرآن، 60/1).

ج-والشافعية أيضاً يقرون شرعية الضرائب على الأغنياء إذا احتاج الإمام من أجل مصلحة عامة، وفي ذلك:

1-يقول الإمام الغزالي: إذا خلت الأيدي من الأموال، ولم يكن من مال المصالح ما يفي بخراجات العسكر، ولو تفرق العسكر، واشتغلوا بالكسب لخيف دخول العدو ديار المسلمين، أو خيف ثوران الفتنة من أهل العرامة في بلاد الإسلام، جاز للإمام أن يوظف على الأغنياء مقدار كفاية الجند. (المستصفي من علم الأصول، 426/1).

2-ويقول الرملي: ومن فروض الكفاية دفع ضرر المسلمين، ككسوة عار، وإطعام جانع، إذا لم يندفع بزكاة أو بيت مال. على القادرين وهم من عنده زيادة على كفاية سنة لهم ولمموليهم. (نهاية المحتاج شرح المنهاج، 194/7).

3-- وفتوى الشيخ عز الدين بن عبد السلام للملك المظفر قطز في فرض الضرائب على الناس لأجل الاستعداد والتجهيز لقتال التتار: إنه إذا طرق العدو بلاد الإسلام وجب على العالم قتالهم وجاز لكم أن تأخذوا من الرعية ما تستعينون به على جهادكم

د-أما فقهاء الحنابلة فقد أجازوا فرضيتها وسموها الكلف السلطانية واعتبروها من الجهاد بالمال، وفي ذلك يقول ابن تيمية في الفتاوى إذ يعتبر أن الكلف السلطانية أو ما يأخذه السلطان من أموال الأغنياء يعد من قبيل الجهاد بالمال فيقول: وإذا طلب منهم شيء يؤخذ على أموالهم ورؤوسهم، مثل الكلف السلطانية التي توضع عليهم كلهم، إما على عدد رؤوسهم، أو على عدد دوابهم، أو على أكثر من الخراج الواجب بالشرع، أو تؤخذ منهم الكلف التي أحدثت في غير الأجناس الشرعية، كما يوضع على المتابعين للطعام والثياب والدواب والفاكهة، وغير ذلك، يؤخذ منهم إذا باعوا، ويؤخذ تارة من البائعين، وتارة من المشتريين.* (الفتاوى، رسالة المظالم المشتركة، 40/30، 41، دار الكتاب العلمية).

هـ يرى ابن حزم الظاهري كذلك جواز فرض الضرائب العامة إن كان هناك مصلحة وضرورة فيقول: فرض على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بفقرانهم، ويجبرهم السلطان على ذلك إن لم تقم الزكوات، ولا فيء سائر المسلمين بهم. فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لا بد منه، ومن اللبس للشتاء والصيف لمثل ذلك، وبمسكن يكتفون من المطر، والصيف، والشتاء، وعيون المارة. (المحلى، دار الكتب العلمية، 281/4).

المستند الشرعي لأرائهم:

استدل الفقهاء على موقفهم القائل بجواز فرض الضرائب في أموال الناس غير الزكاة بأدلة من الكتاب والسنة،

السؤال السابع: هل إذا شخص كتب تعليقاً على الفيس بوك مثلاً فيه كفر وردة هل يحكم عليه بالردة أم لا بد من التبين هل هو كتب هذا التعليق أم لا؟

الجواب: مواقع التواصل الاجتماعي قد يحصل فيها تزوير وانتحال أسماء أو عناوين لأشخاص آخر. فالواجب التبين من شخصية من كتب التعليق فأن ثبت أن هذا الموقع له يحكم عليه بالردة ويعتبر قرينه على الشخص وليس دليل قطعي كما يؤخذ بنظر الاعتبار حال الشخص.

- سؤال/ هل يجوز إعطاء المرتد الأمان ؟ خصوصا اذا كان هذا المرتد سوف يقوم بتزويدنا بالمعلومات ؟

الجواب/ المودعة جائزة شرعاً مع المرتدين ضمن شروطها الشرعية المعروفة وهنا يرجع الامر في تقرير هذه المسألة الى والي العراق او نائبه حصراً.

هذا وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اسأل الله لنا ولكم الإخلاص في القول والعمل والثبات على الحق والتسديد بالرأي والرمي وحسن الخاتمة